الأنباء
الاثنين 3 فبراير 2014

تفجير الهرمل نفي ضمني لمسؤولية الأطرش عن التفجيرات

نائب وسطي لـ «الأنباء»: حكومة لبنانية «بمن حضر» منتصف الأسبوع

بيروت ـ عمر حبنجر

توقيت التفجير الانتحاري الجديد في بلدة الهرمل، يبدو اقرب في استهدافه من قضية اعتقال الشيخ عمر الاطرش، مع ما نسب إليه من اعمال ارهابية، منه الى الجو السياسي اللبناني العام المتصل بتعثر تشكيل الحكومة.

مصادر شبه رسمية قرأت لـ «الأنباء» في التفجير الذي أفضى الى مقتل اربعة مواطنين وجرح عشرين رسالة الى القيمين على ملف الاطرش وجمال الدفتردار وغيرهما، مضمونه ان العمليات الانتحارية المرتبطة بوجود حزب الله الى جانب النظام في سورية مستمرة.

وردا على الانطباعات التي ربطت العمل الانتحاري بتورط حزب الله في سورية، قال عضو كتلة الدفاع للمقاومة النائب نوار الساحلي ان منطقة الهرمل استهدفت قبل تدخل الحزب في سورية، وقال يجب عدم ربط الامور ببعضها، واعتبر ان التفجيرات في لبنان سببها تدخل حزب الله في سورية، وقال المستهدف الآن كل لبنان، لا حزب الله وحده.

لكن جبهة النصرة التي اعلنت مسؤوليتها عن التفجير الانتحاري، اكدت ان العملية الجديدة تأتي في سياق الرد على اشتراك حزب ايران في الحرب السورية الى جانب النظام السوري.

بدوره، وزير الداخلية مروان شربل اعتبر ان مسلسل التفجير اكبر من الوضع في لبنان، ومن الاجهزة الامنية والسياسيين ومن قدرتهم على حماية الناس، وهذا ابلغ دليل على الانكشاف الامني في لبنان، كانعكاس لارتدادات الصراع السوري وتدخل حزب الله لمصلحة النظام، لافتا الى ظاهرة ان معظم الانتحاريين لبنانيون، ولم يستبعد وجود اكثر من 50 شخصا بين مخطط ومنفذ للتفجيرات.

ولم تمض دقائق معدودة على التفجير الانتحاري في الهرمل حتى دوى انفجار قنبلة يدوية في منطقة قصقص، جنوبي بيروت، حيث تبين ان مجهولا رمى بقنبلة يدوية داخل سور جامع الخاشقجي الشهير اصابت شظاياها خادم المسجد خليل عيتاني (65 سنة) والحارس ياسر المصري (55 سنة) مما استدعى نقلهما الى مستشفى المقاصد الخيرية الاسلامية القريب.

وشاع بداية ان احد الرجلين كان يلهو بالقنبلة فانفجرت، لكن بعد عثور رجال الامن على حلقة التفجير ملقاة على الرصيف الخارجي حيث يفترض ان يكون ملقيها قد توقف عند إلقائها، اتضح ان في الامر عملا ارهابيا مضادا لما حصل في الهرمل.

ويتزامن كل هذا مع فشل مؤتمر جنيف 2 السوري في تحقيق اي تقدم نوعي على صعيد التفاهم على المرحلة الانتقالية، في ظل اصرار الرئيس الاسد على الترشح للرئاسة مرة اخرى.

وتخشى اوساط رسمية لبنانية من عشرة ايام عجاف، تمثل الفترة الفاصلة عن مؤتمر جنيف 3، المقرر في العاشر من فبراير حيث سيحاول كل فريق في الصراع تعزيز مواقعه التفاوضية في الميدان العسكري الذي بات لبنان جزءا منه رغم مناداة السلطات السياسية اللبنانية بسياسة النأي بالنفس.

هذا التدهور الأمني انعكاس لتداعي مساعي تشكيل الحكومة ايضا، حيث لم تكن الورقة الاخيرة من الطروحات التي عرضها النائب وليد جنبلاط على العماد عون والآخرين، اوفر حظا من سابقاتها، اذ رفض عون مقايضة وزارتي الطاقة والاتصالات بوزارتي الخارجية والتربية، على قاعدة تقاسم الحقائب السيادية بين 8 و14 آذار وتمسك كالعادة بوزارة الطاقة للوزير جبران باسيل دون سواه.

ولهذا اعتبرت كل الترتيبات الحكومية «فارطة» وأن الجميع بلغوا الطريق المسدود بعد كل المحاولات التوفيقية.

بين العماد ميشال عون وحلفائه في فريق 8 آذار لتقاسم الحقائب الوزارية ذهبت أدراج الرياح، ومثلها حصل على مستوى 14 آذار المترقب لرسو سفينة مطالب رئيس تكتل الاصلاح والتغيير على بر، وهي التي بدأت بوزارتي الطاقة والاتصالات، لتنتهي عند رئاسة الجمهورية.

ويظهر أن خصوم العماد عون من الحلفاء أو من المنافسين، يراهنون على حاجته الى تسهيل قيام الحكومة قبل منتصف فبراير الحالي، ضمن شرط احتفاظ الوزير جبران باسيل بوزارة الطاقة كي يتسنى له توقيع مراسيم العقود الموقعة مع ثلاث شركات للتنقيب عن النفط، كل منها بقيمة مائة مليون دولار.

ويدور لغط في هذا السياق حول المبالغة في الأسعار المقررة وفق هذه العقود، وصولا الى الحديث عن أمور تبرر لحكومة تصريف الأعمال الاحجام عن ابرام هذه العقود في جلسة استثنائية سعى لها الوزير باسيل طويلا.

لكن يبدو أن العوامل الإقليمية، تلعب الدور الأساسي في توجيه دفة السياسة اللبنانية، فبعد خروج التسوية التي حاول النائب وليد جنبلاط تسويقها من التداول عاد الحديث عن حكومة من اثنتين، اما حكومة جامعة بمشاركة العماد عون وبالتالي حزب الله الملتزم به، وفق توزيعة منطقية للحقائب الوزارية، واما حكومة أمر واقع يقدمها الرئيس المكلف الى رئيس الجمهورية وتحظى، بعد عشرة أشهر من التباس وشد الحبل، بتوقيع الرجلين، وليكن بعدها ما يكون.

ويؤكد نائب وسطي لـ «الأنباء» ان حكومة «بمن حضر» ستعلن منتصف هذا الاسبوع، لان العماد عون لن يتخلى عن وزارة الطاقة،. والاطراف الأخرى لن تسمح له بـ«وراثة» الثروة النفطية قبل أن تخرج من قعر البحر.

وكشف النائب المطلع ان النائب وليد جنبلاط سعى مع 14 آذار لاعطاء عون أقصى ما يريد مقابل تخليه عن وزارة الطاقة والاتصالات حتى إذا استمر على رفضه يصبح بوسع كثيرين ومنهم جنبلاط، الانسحاب من «الحكومة الجامعة» حتى ولو تضامن معه حزب الله، المتبرم من الشروط العونية المتعنتة.

وفي هذه الحالة يصبح بوسع سلام تشكيل حكومة متحررة من تهمة اللاميثاقية، وحتى بمشاركة القوات اللبنانية، الامر الذي يضمن تحييد بكركي.

وانشغلت الأوساط السياسية بهم أمني آخر ترتب على تحليق طائرة يفترض انها بلا طيار فوق مقر قيادة حزب القوات اللبنانية في معراب، فقد أكدت القوات اللبنانية على تحليق الطائرة المجهولة مجددا، وعلى مستوى منخفض هذه المرة، لكن الجهات الأمنية المعنية اعتصمت بالصمت، فيما أكد برج المراقبة في مطار بيروت ظهور اشارات على تحليق طائرة كهذه.

العميد وهبي قاطيشا المستشار السياسي لرئيس حزب القوات اللبنانية د.سمير جعجع قال ان بوسع هذه الطائرة ان تحمل 60 أو 70 كلغ من المتفجرات، وهي متوافرة في المنطقة لدى اسرائيل والنظام السوري وحزب الله.

رئيس القوات اللبنانية جعجع قال معلقا: الله هو الحامي.

وترافقت هذه التطورات الأمنية مع تجديد وزارة الخارجية الأميركية تحذير رعاياها من السفر إلى لبنان، معربة عن قلقها حيال الحوادث الأخيرة.

طائرة استطلاع تحلق على علو منخفض فوق معراب.. وجعجع: «الله الحامي»

قيادي لبناني قريب من دمشق: مرحلة لبنانية صعبة تنتهي بمؤتمر تأسيسي

بيروت ـ ناجي يونس

يرى قيادي لبناني قريب من النظام السوري ان لبنان سيتأثر الى حد بعيد جدا بالتطورات السورية وصولا الى مؤتمر تأسيسي بعد مرحلة صعبة للغاية تشهد شلالا تاما ينتهي بشغور موقع الرئاسة الأول.

ويقول القيادي المذكور لـ «الأنباء» ان المعادلة السورية تتجه الى تكريس واقع قوي للنظام السوري سيتجلى بإعادة انتخاب الاسد رئيسا وفي غياب اي منافسة.

القيادي عينه متفائل بأن حلفاء دمشق لن يقبلوا حينذاك بما يمكن ان يقبلوا به في الوقت الراهن، بالتالي فإن حزب الله ورئيس مجلس النواب نبيه بري والعماد ميشال عون والنائب سليمان فرنجية سيطالبون بما يوازي التحولات في سورية وتداعياتها على لبنان الى جانب ما تشهده الاتصالات الايرانية ـ الغربية من ايجابية.

ويشير القيادي المذكور الى ان حزب الله حريص على تشكيل حكومة برئاسة تمام سلام، مما جعله يبذل جهودا كبيرة لإرضاء العماد عون، وهذا يرفع من حظوظ التشكيل الى حد بعيد لأن في ذلك حماية مهمة للحزب بعدما اصبح لبنان ساحة جهاد للتطرف وبعدما وفدت جبهتا النصرة وداعش الى العمق اللبناني.

وإذ رجح القيادي تشكيل الحكومة في القريب استبعد في المقابل اجراء الانتخابات الرئاسية في موعدها الدستوري، متوقعا دخول لبنان في حالة شغور حيث تنضج ظروف مؤاتية لمؤتمر تأسيسي يطلق عملية سياسية تثمر انتخاب رئيس جديد وحكومة جديدة، وقانون، فانتخابات نيابية على اساسه.

ويؤكد القيادي المذكور ان قوى 8 آذار لن تقبل بإجراء الاستحقاق الرئاسي قبل ان يعاد انتخاب الاسد في سورية طبقا لما صرح به النائب عاصم قانصو لـ «الأنباء»، ما يجعلها قادرة اكثر على انتزاع مطالب اضافية على مختلف الصعد.

ويلفت القيادي الى حرص كل القوى السياسية على الديموقراطية والحريات وعلى كل مزايا الكيان اللبناني وخصوصيته فضلا عن طمأنة كل الطوائف والأقليات من ضمن مشروع الدولة.

إلا ان القيادي المذكور يوضح ان استئثار مجموعات بالحكم سيزول وان ما كان مباحا لن يعود متاحا وان منطق العمل الديموقراطي سيتبع على صعيد التمثيل الشعبي الذي لم يحترم بعد عام 2005.

وفي اعتقاده ان المؤتمر التأسيسي سيكرس انتصار فريق سياسي لكنه لن يمس بأسس الكيان اللبناني مع انه قد تدخل تعديلات على بعض الصلاحيات لإزالة العراقيل في انتظام عمل المؤسسات الدستورية.

وبتقديره ان رئيسا مدنيا قريبا من مختلف الفئات سيكون خيارا ملائما للمرحلة المقبلة وإن الانتخابات النيابية المقبلة ستعكس التوازنات الجديدة.

بكركي أنجزت «وثيقتها الوطنية»: انتخاب رئيس جمهورية جديد واستعادة دور المسيحيين

بيروت ـ محمد حرفوش

أنجزت البطريركية المارونية وثيقتها الوطنية التي ستعلنها بعد غد الأربعاء بعد اجتماع مجلس المطارنة ـ الموارنة.

وتشير المعلومات في هذا السياق الى ان البطريرك بشارة الراعي قد اطلع على النص النهائي لهذه الوثيقة التي بدأ العمل عليها في اغسطس الماضي وساهم في كتابتها المطرانان بولس صياح وسمير مظلوم والوزير السابق روجيه ديب.

وتحدثت المعلومات عن ان الوثيقة تنطلق من مخارج للأزمة وليس توصيفا للمعضلات وستركز على الحضور المسيحي في لبنان والشرق والاستحقاقات السياسية الاساسية، وكذلك ستقترح صيغ حلول لانتخاب رئيس جمهورية وقانون انتخاب وازمة سير المؤسسات، كما تشدد الوثيقة على اهمية استعادة دور المسيحيين بعدما فقد في عملية تأليف الحكومة، وكان اعتراضيا فقط، وبكركي تخاف من تكرار ذلك في الرئاسة.

وتشدد الوثيقة وفق المعلومات على الشراكة التي يجب ان تكون فعلية وتساهم في سد الثغرات الدستورية، واقرار قانون لانتخابات عادلة وتفعيل دور المسيحيين في تدفق اللاجئين السوريين وتداعيات ذلك على لبنان.

وتلفت الوثيقة الى أولويات بكركي وهي من انتخاب رئيس جديد للجمهورية، ورفض التمديد، وهي لن تقول ان الطائف لم يعد صالحا بل ستعرض تقويما للاتفاق وتشير الى مكامن الخلل وتطرح المعالجات.

عضو كتلة التنمية والتحرير رفض كلام العماد عون عن استهداف المسيحيين

هاشم لـ «الأنباء»: حكومة «بمن حضر» قد تكون سليمة دستورياً لا شعبياً

بيروت ـ زينة طبّارة

رأى عضو كتلة التنمية والتحرير النائب د.قاسم هاشم انه بعد موقف الرئيس بري الذي اعلن فيه انه ادى عسكريته وبعد ان اوقف حزب الله مساعيه مع الرابية لتسهيل تشكيل الحكومة، فإن حل عقدة العماد عون باتت رهن حوار مباشر بين الاخير والرئيس المكلف المعني الاول بتشكيل الحكومة لصياغة حد ادنى من التفاهم المشترك بينهما، معتبرا ان الذي انتظر عشرة اشهر يستطيع انتظار عشرة ايام اضافية للوصول الى خواتيم ترضي الجميع، خصوصا ان المصلحة العامة تقضي بتذليل كل العقبات لتفادي اي خطوة صدامية من شأنها ان تأخذ البلاد الى مزيد من التوتر والشرذمة، معتبرا بالتالي ان المطلوب من الرئيس المكلف كما من العماد عون تقريب وجهات النظر بينهما للحيلولة دون وقوع التسوية الحكومية في مطبات لا مصلحة لاحد بها.

وردا على سؤال حول ما يتسرب عن احتمال تشكيل حكومة «بمن حضر» فيما لو بقي العماد عون على موقفه، لفت هاشم في تصريح لـ «الأنباء» الى ان التعاطي مع حكومة مماثلة سيكون في حينه ومن باب الواقعية واليقين وليس من باب الفرضيات، لاسيما انها خطة تقتضي اجراء دراسة وافية حول قدرة هذا النوع من التشكيلات الحكومية على خدمة المصلحة العامة، علما ان غياب العنصر المسيحي الرئيسي عنها يفقدها شرعيتها لجهة التمثيل الشعبي وليس لجهة الدستور والميثاق، وهو ما لا يرغب احد في حصوله، خصوصا ان لبنان يمر بظروف استثنائية تستدعي تكاتف وتعاون كل القوى الشعبية والسياسية لتحصين ساحته.

واستطرادا، لفت هاشم الى ان احدى ابرز سيئات وتعقيدات النظام اللبناني هو وجوب مشاركة كل المكونات والمواقع السياسية في الحكم على مختلف حجمها وتمثيلها الشعبي، فحضور وزراء مسيحيين في الحكومة من قبل رئيس الجمهورية يغطي دستورية التوزيعات الطائفية ويؤمن المناصفة بين المسلمين والمسيحيين، انما لا يمكن له من الناحية التمثيلية ان يحل مكان الكتل النيابية الاخرى، معتبرا بالتالي انه وامام هذه التركيبة العجيبة للنظام اللبناني لا بد من احترام التمثيل الصحيح داخل المؤسسات الدستورية.

اما عن احتمال قيام حكومة حيادية فيما لو بقي التعثر على حاله، اكد هاشم ان اي خطوة من هذا القبيل ستكون صدامية ومغامرة خطيرة تدخل لبنان في نفق مظلم هو في غنى عنها، معتبرا ردا على سؤال ان اي حكومة يوقع عليها رئيسا الجمهورية والمكلف ايا يكن شكلها ولونها هي حكومة شرعية من الناحية الدستورية الجامدة فقط، لكنها لن تكون حكومة شرعية لجهة الواقع اللبناني وتعقيداته، ولجهة تفاهمات المكونات اللبنانية والديموقراطية التوافقية.

وعن كلام العماد عون ان قدر المسيحيين ان يكونوا مستهدفين عند كل استحقاق مفصلي، رفض هاشم هذا القول، واعرب عن امله ألا يكون المقصود به هو الرئيس بري، خصوصا ان الاخير لا يحتاج الى شهادة من احد حيال تقديمه المصلحة الوطنية على ما عداها.

يذكر انه تسرب من خلال بعض الوسائل الاعلامية ان العماد عون طالب بحقيبة المالية كبديل عن حقيبة الاتصالات، الا ان الرئيس بري رفض.

قاسم هاشم

تحليل اخباري

لاعبون هواة في مباراة مصيرية

بيروت ـ د.ناصر زيدان

تشبه مصادر سياسية متابعة لما يجري على الساحة اللبنانية اليوم بمباراة لكرة القدم، مصيرية تحدد مستقبل الفريق، بينما بعض لاعبيه من الهواة لا يهتمون كثيرا للنتائج بقدر اهتمامهم بالأشواط التي تعطيهم مكاسب شخصية، أو دعاية فردية.

من حق التيار الوطني الحر أن يطالب بما يريد من الحقائب الوزارية في حكومة الرئيس تمام سلام، وهو قوة وازنة في تركيبة الكتل التي يتألف منها مجلس النواب اللبناني، وهو في الوقت ذاته محور استقطاب لتجاذبات سياسية داخلية وإقليمية، وتتطلع إليه قوى الصراع على انه مكتمل ضروري لأي توليفة لبنانية، ليشكل غطاء مسيحيا لأي مقاربة ترسي صورة مستقبلية للأوضاع في لبنان، وإلى حد ما في سورية في سياق التسابق على كسب عطف الأقليات بين القوى الكبرى المتحاربة بينما تهترئ حصانة هذه الأقليات شيئا فشيئا أمام هول الكارثة السورية التي امتدت إلى الساحة اللبنانية.

إن عبارة «الظروف الصعبة» تم استخدامها كثيرا في السنوات الماضية، وكانت بالفعل أوضاع لبنان صعبة على الدوام، اقله منذ جريمة اغتيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري في العام 2005، لكن المخاض الذي تعيشه الساحة اليوم أصعب بما لا يقاس مع الأوقات السابقة، لأن الحرب المذهبية قائمة بالفعل على قدم وساق، والاستحقاقات غير العادية التي تواجه البلاد لا تحتمل التأجيل.

سواء كنت متعاطفا مع التيار العوني أو لا تؤيد سياسته، لا تستطيع ان تتجاهل انعكاسات موقفه على التشكيلة الحكومية التي كادت أن تعلن الأسبوع الماضي، بعد توافق القوى الرئيسية على تدوير الزوايا وفقا لصيغة 8ـ8ـ8 الموزعة في حقائبها على الكتل المتخاصمة والقوى الوسطية، فالتيار نسف التشكيلة بتمسكه ببقاء وزارة الطاقة بيد الوزير جبران باسيل، صهر الجنرال ميشال عون وبالتالي فقد عطل مبدأ المداورة في توزيع الحقائب الذي تم الاتفاق عليه، منذ بداية بوادر التوافق قبل شهر، ولا يستطيع التيار التنكر لمعرفته بالاتفاق (على حد تعبير الصحافي سركيس نعوم) لأنه ايد علنا مواقف القوى التي سعت إلى هذا التوافق، وتحديدا فقد رحب العماد عون بتصريح الرئيس سعد الحريري الذي كان له الأثر الواسع على التفاهمات الجديدة.

استنجد رئيس جبهة النضال الوطني وليد جنبلاط بكل من يستطيع المساعدة لإخراج التشكيلة إلى النور، بما في ذلك تواصله مع القيادتين السعودية والإيرانية، لأنه يرى أن أوضاع البلاد المتوترة والقادمة على استحقاقات كبيرة منها انتخابات الرئاسة تحتاج إلى حكومة جامعة يتمثل فيها الجميع، بمن فيهم القوى التي انغمست إلى اخمص قدميها في الأحداث السورية، وكان ذلك مثار خلاف واسع بين اللبنانيين.

الظروف الاستثنائية الخطيرة التي تعيشها البلاد، تقابل عند البعض بتعاط اقل من عادي، لاسيما في الاشتراطات على بعض الحقائب الوزارية، وعلى وجه الخصوص وزارة الطاقة، ويدل الأمر على استخفاف بخطورة ما يجري، لأن توقيف التوافق الوطني على حقيبة وزارية، أو شخص، مهما كانت خصوصيته، لعبة غير موفقة في مباراة مصيرية لها ارتداداتها المؤثرة على مستقبل لبنان، وقد حصل هذا التقييم على إجماع واسع بين المواطنين، والقوى السياسية، لاسيما المسيحيين منهم، لأن الوزير جبران باسيل اعتبر أن بقاء حقيبة الطاقة في عهدته هو ضمانة لمستقبل المسيحيين، وهذا ما لا يوافقه عليه الكثيرون.

أما ربط الاستحقاق الرئاسي بتسهيل التشكيلة الحكومية فهي مبالغة كبيرة، وتحميل الحدث الحكومي اكثر مما يحتمل، فليس واردا عند أي من الأطراف الفاعلة المحلية والإقليمية والدولية ـ كما يبدو ـ اعطاء وعد للعماد عون بمساعدته في ترشيحه لمنصب رئيس الجمهورية في الربيع القادم، لمجموعة من الأسباب، لا ترغب معظم القوى في الإفصاح عنها حفاظا على المراعاة المتبادلة بين هذه القوى في هذا الوقت العصيب الذي لا يحتمل المزيد من التشنج.

الامتعاض الواسع الذي تعبر عنه الفعاليات الاقتصادية والشعبية جراء الفراغ الواسع في عمل المؤسسات الرسمية ـ وتحديدا الشلل الحكومي، وشلل عمل مجلس النواب الممددة ولايته ـ سيكون له انعكاسات واضحة في الاستحقاقات الانتخابية النيابية المقبلة، لأن المواطنين ضاقوا ذرعا من التبريرات التي يحملها السياسيون لمواقفهم، ولاسيما عندما يلجأ هؤلاء إلى التحريض الشعبوي في المحطات التي تكون مصالحهم الشخصية مهددة.

ويسود انطباع كبير عند اغلبية من اللبنانيين، أن معظم الطبقة السياسية مرتبطة بمصالحها الخاصة أو بقيود خارجية، اكثر مما يهمها مصلحة المواطنين ومستقبل الدولة وهذه الطبقة السياسية بمعظمها لا تمتلك مهارة المحترفين لإدارة شؤون البلاد في هذه المرحلة العصيبة، بل إن السواد الأعظم من السياسيين من فئة الهواة الذين لا يدركون مستوى العواقب التي قد تجرها فعلتهم، ولعل البطريرك مار بشارة الراعي في مقدمة من لديه هذا الانطباع وفقا للمواقف المتكررة التي صدرت عنه في الفترة الأخيرة.